كيف يمكن للحكومة توفير فرص عمل للشباب ؟

هل حقاً يمكن توفير فرص عمل لأكثر من ثلاثة ملايين شاب وشابة عاطلين عن العمل في يومنا الحالي في العراق ؟

□ د. محمد توفيق علاوي*

قدمتُ دراسة متكاملة بهذا الشأن تحت عنوان ((وضع سياسة جديدة بهدف القضاء على البطالة)) عندما كنتُ وزيراً للاتصالات في بداية عام ٢٠١١ إلى رئيس الوزراء نوري المالكي وإلى الكثير من لجان مجلس النواب، وبالذات الدكتور حيدر العبادي الذي كان رئيساً للجنة الاقتصاد والاستثمار في ذلك الوقت وإلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء وإلى جميع المحافظين ورؤساء مجالس المحافظات لجميع المحافظات العراقية. وأقولها للإنصاف، إن السيد المالكي اهتم بالدراسة في وقتها وأرسلها إلى هيئة المستشارين لدراستها وإبداء رأيهم، وتلقيتُ عدة ردود وتعليقات من أطراف عدة، ولكن للأسف الشديد، بقيت الدراسة والتعليقات والردود حبراً على ورق ولم ينفذ منها إلا النزر اليسير من قبل البنك المركزي في توفير القروض للقطاعين الصناعي والزراعي، ولكن دون منهج أو برنامج متكامل، كما كان مذكوراً في الدراسة. واضطررتُ الى أن أطرح مختصراً عن الدراسة في الإعلام في بداية عام ٢٠١٦ تحت عنوان (جيل الشباب نحو الضياع.....أو؟؟؟)؛ وأعيد هنا ذكر العناصر المهمة لتلك الدراسة، لعلّ اصحاب الشأن يأخذون بها الآن أو بعد الانتخابات للنهوض بالبلد كما يجب أن يكون وكما يستحق.

وقبل طرح هذه الدراسة نتساءل عن إجمالي الناتج المحلي السنوي للفرد العراقي والبالغ بحدود (٢،٧٠٠) دولار من غير النفط في السنة، أما في دولة مثل تركيا التي لا تختلف عن العراق إلا في منتجعاتها السياحية، فإجمالي الناتج المحلي للفرد يبلغ حوالي (١٠،٨٠٠) دولار في السنة، وإنتاج المواطن التركي من الزراعة والصناعة وباقي الفعاليات من دون السياحة يبلغ حوالي(٩،٦٠٠) دولار في السنة. خلاصة الأمر أن المواطن العراقي غير منتج، ومن دون النفط يمكن أن ينهار الاقتصاد بالكامل، وهذا ما يحذر منه بشكل كبير خلال أقل من عقد من الزمان، ونتساءل هنا هل يمكن أن يبلغ الناتج المحلي للفرد العراقي بمقدار الناتج المحلي للفرد التركي، الجواب بالتأكيد: نعم؛ ولكن من هو المسؤول عن هذا الواقع المتردي الآن في العراق، هل المواطن نفسه؟ الجواب: كلا؛ المسؤول الأول والأخير هو الحكومة المسؤولة عن وضع ورسم السياسات الاقتصادية للبلد، لا أقول إن (سياساتنا الاقتصادية غير صحيحة) بل التعريف الصحيح هو (إننا لا نمتلك سياسة اقتصادية) بسبب إن الكثير من المتصدين من الحكومات المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٣ حتى يومنا هذا هم أناس إما جهلة، أو إن همّهم الأساس هو مصالحهم الخاصة والفساد ولا اهتمام لهم بمصالح الشعب أو مصلحة المواطن الشريف الذي لا يقبل أن يفسد أو أن يغترف من أموال الحرام.

إن السياسة الاقتصادية التي يجب تبنيها لتغيير الوضع ذات أربعة محاور:

المحور الأول: توجيه الشباب، وبالذات خريجي الجامعات، للعمل للاستثمار في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: توجيه الشباب من غير خريجي الجامعات للعمل الحر الخاص.

المحور الثالث: إقامة مشاريع ضخمة كقطاع مختلط في مختلف القطاعات (الصناعية، الزراعية، السياحية والخدمية الأخرى).

المحور الرابع: توجيه الشباب للعمل على مستوى شركات ومؤسسات القطاع العام القائمة بعد إعادة هيكليتها وتحويلها إلى شركات ومؤسسات رابحة ومنتجة.

يحتاج هذا الامر إلى توفير ثلاثة عناصر أساسية، الأول هيئة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والثاني مراكز التدريب، والثالث مصرف الاستثمار. وسنتناول أدناه كل من هذه العناصر الثلاث:

١. تشكيل هيئة المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ لتتولى اعداد دراسات جدوى للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، كالمشاريع الزراعية وتربية الحيوانات والألبان والمشاريع الصناعية المختلفة والمشاريع السياحية والخدمية الأخرى. إبتداءً لا يجوز أن يشرف على هذه الهيئة أشخاص يتم تعيينهم لمجرد التعيين فتغدو كالهيئات الحالية التي يشرف عليها أناس أكثرهم من الجهلة والمفسدين فيتحولون إلى عبء على ميزانية الدولة، ولكن يجب اختيار أناس أكفاء حتى لو تطلب الأمر جلب كوادر غير عراقية ممن يستطيعوا أن يحققوا الأهداف المطلوبة من إنشاء مثل هذه الهيئة ..

٢. إنشاء مراكز للتدريب في المحافظات كافة وبالتنسيق مع الجامعات، ويخصص هذا التدريب لخريجي الجامعات لفترة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة، فيدرب الطلبة عن عمل دراسات الجدوى للمشاريع المختلفة سواء الصناعية أو السياحية أو الزراعية أو الخدمية الأخرى، ويدرب الطلبة على العناصر الواجب توفرها لإنجاح المشروع ومكان إنشائه وكلفته والأرباح المتوقعة، وطرح نماذج حية لمشاريع قائمة ناجحة ومشاريع فاشلة، مع التعريف بأسباب النجاح وأسباب الفشل. نجاح هذه المراكز التدريبية يعتمد بشكل كبير على المدربين، حيث ابتداءً يجب جلب أناس أكفاء ولديهم خبرة في إنشاء المشاريع المختلفة، وبالتأكيد ستكون هناك حاجة في البداية لجلب أشخاص من خارج العراق، كما يجب إنشاء معاهد لتدريب المدربين حتى يتولى كادر عراقي بعد بضع سنوات من إدارة هذه المراكز.

٣. مصرف الاستثمار، إما أن يتم تأسيس مصرف جديد، أو اعتماد أحد المصارف الحكومية القائمة كالرافدين أو الرشيد، أو المصارف المتخصصة كالصناعي أو الزراعي أو الإسكان أو غيرها، المهم إيداع مبلغ بين المليار وثلاثة مليارات دولار من قبل الحكومة في حساب خاص لمثل هذه المشاريع في كل سنة.

– تتعاون الهيئة ومراكز التدريب مع الطلبة بعد إكمال الدورة لتشكيل مجموعات متفاهمة فيما بينها لإنشاء المشاريع المختلفة، وتتكون المجموعة من طالبين أو أكثر.

– تتولى الهيئة ومركز التدريب التنسيق مع المصرف المحدد لهذه الغاية لتوفير قروض ميسّرة اعتماداً على ضمانة الهيئة، واذا زادت كلفة المشروع عن مقدار معين من المال، يمكن أن تطلب ضمانة أخرى ككفالة عقارية أو غيرها، ويتم التنسيق بين هذه الهيئة والهيئة الوطنية للاستثمار بشأن مثل تلك المشاريع.

– تبقى الهيئة بالتنسيق مع مركز التدريب حاضنة للمشروع المزمع انشاؤه لفترة لا تقل عن سنة حتى يتمكن من النهوض والنجاح اعتماداً على الأشخاص المؤسسين، كما تتولى الهيئة تذليل جميع العقبات التي تواجه مثل هذه المشاريع وتقديم التوصيات للوزارات ومجلس الوزراء ومجلس النواب لإصدار التعليمات والتشريعات والقوانين التي تسهل تحقيق مثل تلك المشاريع وتحقيق الربح المتوخى .

– ليس بالضرورة أن يقتصر مركز التدريب على قبول خريجي الجامعات، بل يمكن قبول خريجي المعاهد بل حتى الطلبة ذوي التحصيل العلمي الضئيل من خريجي المدارس المتوسطة أو الابتدائية، حيث هناك بعض المشاريع التي لا تحتاج الى تحصيل علمي كبير، ويمكن أيضاً توفير التدريب حتى لموظفي الدولة الذين يرومون انشاء المشاريع الخاصة والمتقاعدين والعمل ضمن مجموعات، حيث إذا أريد للبلد أن يكتفي زراعياً وصناعياً واتخذت ومثل هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة ستلقى رواجاً واسعاً ونجاحاً كبيراً، وسيزداد إنتاج الفرد العراقي، وتتوقف عملية استيراد الكثير من البضائع المصنّعة والمحاصيل الزراعية، بل يتحول البلد إلى مصدّر لهذه المنتجات .

– يجب تخصيص ما لا يقل عن مليار دولار سنوياً من الميزانية للمصرف المزمع انشاؤه لمثل هذه المشاريع ويتم زيادة المبلغ إلى حوالي ثلاثة مليارات دولار في السنة اعتماداً على الحاجة والمشاريع المطلوب انشاؤها.

وإذا استعملنا لغة الأرقام وافترضنا جدلاً، إن معدل كلفة المشروع الواحد بحدود ثلاثمئة ألف دولار، وإن مثل هذا المشروع يمكن أن يستوعب عشرة إلى عشرين عاملاً، فمعنى ذلك إنه يمكن إنشاء حوالي عشرة آلاف مشروع بمقدار ثلاثة مليارات دولار، وذلك يعني إمكانية تشغيل حوالي مئة ألف إلى مئتي ألف شخص، وبذلك يمكن امتصاص حوالي نصف الزيادة السنوية للقوى العاملة من الشباب.

لو تم الأخذ بهذه التوصيات وطبقت منذ عام ٢٠١١، فضلاً عن التوصيات اللاحقة، لما كانت هنالك بطالة اليوم ولأمكن زيادة إجمالي الناتج المحلي للفرد العراقي بشكل كبير، بحيث يمكن امتصاص الآثار السلبية لانخفاض أسعار النفط في يومنا الحالي.

(بقية المحاور في الحلقات المقبلة)

× وزير ونائب سابق

ليس بالضرورة أن يقتصر مركز التدريب على قبول خريجي الجامعات، بل يمكن قبول خريجي المعاهد بل حتى الطلبة ذوي التحصيل العلمي الضئيل من خريجي المدارس المتوسطة أو الابتدائية، حيث هناك بعض المشاريع التي لا تحتاج الى تحصيل علمي كبير، ويمكن أيضاً توفير التدريب حتى لموظفي الدولة الذين يرومون انشاء المشاريع الخاصة والمتقاعدين والعمل ضمن مجموعات، حيث إذا أريد للبلد أن يكتفي زراعياً وصناعياً واتخذت ومثل هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة ستلقى رواجاً واسعاً ونجاحاً كبيراً، وسيزداد إنتاج الفرد العراقي، وتتوقف عملية استيراد الكثير من البضائع المصنّعة والمحاصيل الزراعية، بل يتحول البلد إلى مصدّر لهذه المنتجات .

العولمة الاقتصادية لا تجلب الازدهار للجميع

□ هارون يحيى*

كان ماركو بولو رائداً في الاقتصاد العالمي منذ ٧٠٠ عام، عندما جلب منتجات من الصين إلى إيطاليا عبر طريق الحرير. ومنذ ذلك الحين، وفي ظل تطور التجارة العابرة لحدود البلدان، اكتسبت عولمة الاقتصاد زخماً كبيراً. وفي الوقت الحالي، ليس من المستغرب على الإطلاق أن تنتج إحدى الشركات منتجات في بلد غير موطنها الأصلي ثم تبيع منتجاتها في بلاد أخرى حول العالم.

أصبح الاقتصاد العالمي شديد الانتشار لدرجة بدأت في التأثير على سياسات الدولة، والعلاقات الدولية، والقانون الدولي والديناميات الاجتماعية، ولكن هل تجلب عولمة الاقتصاد، التي تمتلك تأثيراً عميقاً على العالم، الازدهار للشعوب؟

يجيب المدافعون عن العولمة والمعارضون لها عن هذا السؤال بإجابات مختلفة، إذ يجادل المدافعون عن الاقتصاديات الليبرالية الكلاسيكية بأن المنافسة وإمكانية تحقيق الربح الكبير في الأسواق سيفضي بطبيعة الحال إلى أكفأ صورة من توزيع الموارد، يرى هؤلاء أن عولمة الاقتصاد تشكل فرصة لزيادة مستوى الازدهار حول العالم، ونظراً لأن الميزة الكبرى لعولمة الاقتصاد أن اللعبة تُمارَس بين الفائزين والفائزين الآخرين، فإن إحدى الأفكار المركزية كان مفادها أن العولمة يمكن أن تزيد من ثراء الأثرياء وتقلل من فقر الفقراء.

تستند الأحجية التي يعتمد عليها مؤيدو العولمة على الفرضية التالية: سوف تفضل أيّ شركة عابرة لحدود البلاد أي بلد أقل تطوراً وذي تكاليف عمالة منخفضة من أجل الإنتاج. وبهذه الطريقة، سوف تنتهي البطالة، وهي المشكلة المزمنة في البلاد المتخلفة، ومع ارتفاع نسب التوظيف سوف ينمو البلد المعني بسرعة، وحتى إذا بدا الأمر منطقياً على الورق، فالحقيقة لا تبشر بالتفاؤل دائماً.

نقل عديد من العلامات التجارية المعروفة والعالمية ومتعددة الجنسية خطوط إنتاجها إلى بلاد مثل الصين، وإندونيسيا، وساحل العاج عن طريق مقاولي الباطن من أجل الاستفادة عن طريق استخدام العمالة الرخيصة، على الرغم من أن ذلك على النقيض مما زُعم من قبل، تسببت الشركات في أن تتحول الظروف في هذه البلاد من سيئ إلى أسوأ.

نشر ناشط يُدعى جيف بالينجر في عام ١٩٩١ تقريراً في إندونيسيا ليوثق الأجور المنخفضة وظروف العمل المتدهورة التي يعانيها العمال في واحد من أشهر مصانع العلامات التجارية العالمية التي تنتج الأحذية الرياضية. وفقاً لما ورد في التقرير، كان مقاولو الباطن التابعون للشركة يستغلون العمال عن طريق إعطائهم أجراً أقل من الحد الأدنى للأجور في إندونيسيا، وفي الوقت ذاته تمتعت الشركة بتحقيق أرباح مرتفعة. وعلاوة على هذا، كان يجري توظيف عمال من الأطفال في خطوط الإنتاج وكانت العاملات أحياناً يتعرضن للضرب بالحذاء من مشرفيهم بسبب أخطاء الخياطة التافهة، وكان هذا العقاب شائع الحدوث.

شوهد مثال آخر من الإساءة داخل إطار العولمة الاقتصادية في ساحل العاج: كانت الشوكولاتة التي تنتجها أشهر العلامات التجارية في إنتاج الغذاء من الكاكاو المحلي، يجمعه أطفال خُطفوا من أهلهم أو باعهم آباؤهم إلى الأفراد والجماعات التي تستغل الأطفال. من ناحية أخرى، استمرت هذه الشركة في توظيف الأطفال تحت سن ١٥ عاماً لعشرة أعوام أخرى حتى بعد الإعلان عن التزامها بإنهاء عمالة الأطفال.

لم يسبق أن خلق الاقتصاد المعولم الازدهار، بل تسبب في المشكلات للبلاد المتخلفة في كل فترة من فترات التاريخ عندما تتولى العقول الاستغلالية زمام الأمور. يمكن تقديم مثال آخر في مقال نُشر في صحيفة الإندبندنت البريطانية، يصف أنشطة كبرى شركات التبغ في أفريقيا بالكلمات التالية:

"استغلت شركات التبغ تراخي قواعد التسويق في البلاد النامية، إذ إنها تروج بقوة للسجائر لصغار المستهلكين، بينما تستخدم المحامين وجماعات الضغط والإحصاءات المختارة بحرص كي ترهب الحكومات التي تحاول التصدي لهذه الصناعة في الغرب".

يمكن استشعار ممارسات إشكالية مشابهة مع شركات التعدين الدولية التي تعمل في أفريقيا أيضاً، تدفع هذه الشركات ضرائب منخفضة جداً إلى الحكومة على الرغم من تحقيق دخول هائلة، يوظف معظم الموظفين من بلاد هذه الشركات، ومعظم البضائع والخدمات تشتريها بلادهم مرة أخرى، لذا فلا يقتصر الأمر على أنهم لا يسهمون بأيّ شيء لاقتصاد تلك البلاد أو مستويات التشغيل لديها، بل إنهم يدفعون أيضاً أسعاراً قليلة بدرجة تبعث على السخرية لحيازة ترليونات الدولارات التي تدرّها هذه الثروات الطبيعية التي تنتمي شرعياً إلى شعب ذلك البلد. وفي نهاية المطاف، تسوء حالة المالكين الحقيقيين لهذه الثروات الطبيعية مع مرور الوقت.

من المؤكد أن مبدأ الاقتصاد المعولم لا ينبغي أن يُلام وحده على الجوانب السلبية التي يجلبها، إذ إن حجم التجارة الدولية، والإنتاج، والاستثمار المشترك العابر لحدود البلاد، واستيعاب الأيدي العاملة، وخلق فرص العمل لقوة العمل العاطلة على مستوى العالم تُعد جميعها ضمن الفرص التي يقدمها الاقتصاد العالمي لمنفعة وازدهار جميع الشعوب. على الرغم من هذا، يبدو أن الإداريين الصادقين والجديرين بالثقة، وكذلك التشريعات الدولية الملزمة –وواجبة النفاذ– التي تمنع التداعيات السلبية، مثل استغلال الأجور والإساءة إلى العمال، تعتبر جميعها من المتطلبات الضرورية لتحقيق هذه الفوائد.

× كاتب وأكاديمي تركي

أيُّها المثقفون: حذارِ من سيكولوجيا التيئيس

□ د. قاسم حسين صالح

من عادتي أنني استطلع الرأي في القضايا التي تخصّ الوطن وتهمّ الناس، ولأن أهم حدث يعيشه العراقيون الآن هو انتخابات(٢٠١٨) التي انفردت بثلاثة أحداث: كثرة وتنوع القوائم الانتخابية، وانشقاقات وتفكك قوى كانت مؤتلفة، واتحاد قوى كانت مختلفة، فإنني توجهت بأكثر من استطلاع عبر وسائل التواصل الاجتماعي بينها رأيهم بما يمارسه محللون سياسيون ومثقفون يعمدون الى إشاعة سيكولوجيا التيئيس بأن الحال لن يتغير.

توزّع المستجيبون على ثلاثة أصناف:

الموقف الأول، يائس تماماً من أن (التاريخ القريب والبعيد يؤكد.. نفس الطاس ونفس الحمام)، وإن (تحزيب الشعب سيعيد نفس الوجوه الى دفة الحكم)، وأن (الشعب مغيّب وعيه، مخدّر، مسيّر، مغفّل، جاهل)، في ما بررها آخرون بأمور فنية تتعلق بقانون الانتخابات الذي (فصّلته الأحزاب الدينية على مقاساتها)، وفي لجنة المفوضين التي تمثل هذه الأحزاب، لتصل حالة التيئيس الى قولهم بأن القوائم الجديدة والمرشحين النزيهين، عليها من الآن أن (تمسح أيدها بالحايط).. ويشكّل هذا الموقف نسبة الثلثين من المستجيبين.

الموقف الثاني، يرى إمكانية التغيير، لكنه يتباين في نسبة حصوله، بين نسبة لا تتعدى الـ(١٪)، وآخرون يرون بأننا (سنتخلص من بعض الوجوه الكالحه حتماً، فحظوظ المالكي واتباعه الفاسدين قليلة، وهنالك أمل في اختراق هيمنة أحزاب الإسلام السياسي في وسط و جنوب العراق).

اما الموقف الثالث، فهو بين من لا رأي له وغير مكترث بما يجري، واصفاً الانتخابات بأنها لعبة سخيفة وأن من يشارك فيها (سخيف أو جاهل). ومع هذا الموقف يدخل أيضاً جماعة الذين يدعون لمقاطعة الانتخابات، وإن من يشارك فيها يعطي الشرعية لبقاء الفاسدين.

ومن هذا الاستطلاع نخرج باستنتاج هو أن اكثر من (٨٠٪) يائسون من إمكانية التغيير!.

وتذكرني هذه النتيجة بتجارب سيكولوجية أجرتها جامعات اميريكية وبريطانية، خلاصتها أن الإنسان اذا تعرّض الى اضطهاد وبذل جهده ولم يجد فرصة للخلاص منه، فإنه يستسلم ولن يحاول حتى لو توفرت له الفرصة، وتفسير باحث أميركي من جامعة ستانفورد (فيليب زمباردو) بأن الأشخاص العاديين بمختلف مستوياتهم الاجتماعية والثقافية، مُعرّضون للانصياع والطاعة العمياء، عندما يتعرضون لنظام أيديولوجيٍّ يحظى بدعم اجتماعيٍّ أو تأييد مؤسسيٍّ.. فهل هذا هو الذي حصل للعراقيين؟ وهل فعلا ستعيد انتخابات (٢٠١٨) نفس الفاسدين؟

التغيير.. سيحصل

يتهمني مثقفون ومفكرون بينهم الصديق الدكتور كاظم حبيب، بأنني متفائل بإفراط. واعترف بذلك لسببين، الأول، أننا نحن السيكولوجيين دعاة أمل.. وإن رسالتي السيكولوجية هي إشاعة التفاؤل بين الناس، والثاني إن الرهان على العراقيين مضمون إن فرزنا بين الجماهير البنفسجية وبين جماهير أوسع تضم وطنيين وتقدميين وديمقراطيين ودينيين منفتحين وخمسة ملايين عقل عراقي في بلدان الشتات.

الشيوعيون والصدريون.. إنموذجاً

وتوكيداً لصحة تفاؤلنا.. نورد شاهداً، أننا في أيار ٢٠١٣، شاركنا بندوة فكرية عن (الحوار العربي الكردي) عقدت في النجف، فالتقينا (نحن العلمانيين: حيدر سعيد، عزيز خيون، ناظم حسن، عراقي مقيم في اميركا، وأنا) برجال دين يمثلون مرجعيات مختلفة بينها التيار الصدري، دعونا فيه الى التقارب بين الفريقين في حوار صريح، أثمر في ٢٠١٥ بجلوس الصدريين والعلمانيين معاً في خيام المعتصمين قبالة المنطقة الخضراء في مشهد يسجّل سابقة تاريخية حققت ما كنا دعونا إليه قبل أربع سنوات.

وفي ٢٠ نيسان ٢٠١٦، كتبنا مقالة في المدى بعنوان (العلمانيون والدينيون..هل يلتقون في تحالف انتخابي؟ الصدريون والشيوعيون إنموذجا)..وها قد التقوا!.. ما يعني أن تفاؤلنا بحصول التغيير الذي يصفه البعض بأنه (مفرط)، ليس أبعد أو اكثر استحالة من تحالف يحصل بين تيار ديني نجفي مرجعي وحزب شيوعي كان قد حكم عليه أعلى مرجع نجفي بأنه (كفر وإلحاد)!.

صحيح أن عوامل اعادة انتخاب نفس الوجوه موجودة، لاسيما في عدم عدالة قانون الانتخابات، ونفوذ أحزاب السلطة في مفوضية الانتخابات، وما تملكه من مال ووسائل دعاية واغراء، فضلاً عن مستفيدين من الفاسدين وطائفيين وعشائريين منتمين لـ(الجماهير البنفسجية). لكن عوامل التغيير موجودة أيضاً، أهمها ما حصل من انشقاقات في صفوف حزب الدعوة الحاكم بقائمتي العبادي والمالكي، وانسحاب كتلة الفتح التي تضم بدر وعصائب أهل الحق والمجلس الإسلامي الأعلى، بعد تحالف مات في ساعة ولادته، وتبادل اتهامات بالفساد بين رجال دين معمّمين، ودعوة رجال دين لمقاطعة الانتخابات، وما حصل من تحالفات أخرى جمعت بين خليط غير متجانس وضمت فاسدين، أبرزها تحالف السيد إياد علاوي مع السيدين صالح المطلك وسليم الجبوري، الذي تحول من الإخوانية الى المدنية! وظهور كيانات تعدّت الخمسين بينها من أطلق على نفسه مسميات: (تجمع القلعة)، (عراق الأرض)، (التيار الوطني العشائري)، (برلمان الشعب)،..و(ثأر الله)!.

وصحيح أيضاً، أن القوى المدنية الديمقراطية توزعت على اربعين حزباً وكياناً سياسياً، وشهدت خروج الحزب الشيوعي عن التيار المدني الديمقراطي.. لكن الأخطر منها هو قيام مثقفين ومحللين سياسيين، بأن امكانية التغيير مستحيلة، بعضهم يتلقى مكافآت من أحزاب السلطة ويمارس لعبة إعلامية خبيثة هي انتقاده لأحزاب السلطة وتمريره رسالة تيئيس للعامة من الناس بأن التغيير لن يحصل.

إن إساءة احزاب الإسلام السياسي للدين، والسقوط الأخلاقي للغالبية المطلقة من السياسيين، وقناعة العراقيين بأن مجلس النواب العراقي هو الأفسد في تاريخ العالم، وما تعرضوا له من خيبات عبر أربع عشرة سنة موجعة، ونسبة بطالة بين الشباب تعد الأعلى في المنطقة، ونزول خمسة ملايين عراقي الى ما تحت خط الفقر في بلد يُعد من بين أغنى بلدان العالم فيما ساسته اعتبروا ثروة العراق غنيمة لهم فتقاسموها.. هي أسباب تكفي لتجعل غالبية الناخبين يأخذون حيفهم منهم في معاقبتهم بعدم اعادة انتخابهم، إن أجدنا فن الإقناع وأبطلنا فعل التيئيس.

إن الرهان على العراقيين مضمون بدليل تعرفونه شهدته بنفسي وشاركت فيه، هو الجمعة المليونية التي اقتحم فيها العراقيون المنطقة الخضراء ودخولهم قاعة البرلمان وفرار أهلها بين من احتمى بالسفارة الأمريكية ومن هرب مذعوراً ومن توسل بالمتظاهرين ذليلاً.

ورسالتنا الى المثقفين والمحللين السياسيين والمفكرين العراقيين في الخارج، هي أن اشاعة سيكولوجيا التيئيس في الأوقات التي تسبق الانتخابات، تؤدي بالجماهير غير الواعية الى المسايرة، وتخدم بقاء استفراد الفاسدين بالسلطة والثروة.. ولهذا نقول لحضراتكم: حذار.. من سيكولوجيا التيئيس.